



الجمعية البرلمانية للإتحاد من أجل المتوسط

قرارات التوصية

لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية والشؤون الإجتماعية والتعليم

:

الأبعاد الاقتصادية للهجرة؛

حماية وتشجيع الاستثمارات في منطقة البحر الأبيض المتوسط ؛

التعاون في تطوير قطاع السياحة بين بلدان الجمعية البرلمانية للإتحاد من أجل المتوسط ؛

تدون لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية والشؤون الإجتماعية والتعليم للجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط،

1- إن التنقل البشري الذي ظهر في منطقة المتوسط هو حقيقة تاريخية نتج عن التقاليد التجارية والعلاقات القديمة بين الثقافات والحضارات. تلاحظ اللجنة أن التنقل البشري الذي يمس كل دول المنطقة قد ازدادت حدته بسبب عدم الاستقرار السياسي، الذي تعاني منه بعض الدول، الصراعات المحلية والإرهاب بالإضافة إلى النمو الديموغرافي المضطرد، وإلى العولمة وتدويل أسواق العمل؛

2- الحاجة الملحة لتبني، دول أعضاء الاتحاد من أجل المتوسط، سياسة مشتركة ومتفهمة للهجرة بتعاون جاد وفعلي مع فاعلين محليين ودوليين بارزين يشتغلون في مجال الوقاية ومحاربة الهجرة غير الشرعية. يتعين على جميع أعضاء الاتحاد من أجل المتوسط اتخاذ سياسة مشتركة للهجرة في منطقة المتوسط والعمل على التنسيق، الوقاية ورصد تدفقات الهجرة غير الشرعية. يعتبر الاتحاد أنه يجب التعاطي بسياسة مشتركة مع مشكل الهجرة من باب إنساني. هذا المنحى تم تبنيه من طرف جميع دول منطقة المتوسط تحت رعاية التوجيهات الجديدة للبرلمان الأوروبي ومتطلبات الأمم المتحدة.

3- تقابل اللجنة بالتقدير جهود بلدان الخط-أمامي المتوسطية التي تتعرض لموجات ضخمة من اللاجئين والنازحين الهاربين. وذلك بالإشارة إلى الاشتباكات التي ظهرت ولا زالت مستمرة إثر الثورة الشرعية للشعب السوري، ومن ثم ظهور الأزمة الإنسانية التي بدأت تهدد بشكل رئيسي السلام والاستقرار والأمن في كل المنطقة، مبرزة أن هذا المشكل يمكن حله فقط بنهج سياسة انتقالية تتماشى مع مقررات جنيف.

4- يدعو أعضاء الاتحاد من أجل المتوسط إسرائيل إلى وقف سياستها الاستيطانية التي تنتهك حقوق الإنسان الأساسية للفلسطينيين، وكذا القانون الدولي وتوصيات مجلس الأمن، مع عدم اعترافها بحق الفلسطينيين في دولة مستقلة وغير تابعة الأمر الذي يؤدي إلى تصاعد درجات العنف والصراع وعدم الاستقرار في المنطقة.

5- في ما يخص المقاربة الإنسانية المبنية على احترام حقوق الإنسان وللمبادئ والقيم، تمت اللجنة المثال النموذجي لسياسة المملكة المغربية في مجال الهجرة تحت رعاية جلاله الملك محمد السادس الذي يقدم مقترحا جديدا لمعالجة مشكل الهجرة بجميع نواحيه.

6- تشير اللجنة إلى أن ليبيا أصبحت الرقم الأول لتدفق المهاجرين غير الشرعيين من إفريقيا إلى أوروبا بسبب غياب القانون وحكومة تسير البلاد. في هذا الصدد، ترحب اللجنة بالمناقشات الدائرة حاليا بمجلس الأمن لإعادة الحوار السياسي إلى مساره الصحيح من أجل خلق حكومة للوحدة الوطنية وإعادة سيادة القانون للبلاد مما يؤدي إلى الاستقرار والأمن في ليبيا والمنطقة.

7- تؤكد اللجنة على أن حماية طالبي اللجوء واللاجئين يستلزم التقسيم العادل للموارد المادية ومسؤولية توطينهم من طرف المجتمع الدولي. وتحت اللجنة أيضا المجتمع الدولي والمنظمات المحلية والدولية لتحمل مسؤوليات أوسع لحماية اللاجئين وطالبي اللجوء المتواجدين بالدول المتوسطة مع التقسيم العادل للموارد. في هذا الإطار، تدعو اللجنة إلى الدور الهام للمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية في معالجة الوضع الصحي والمساهمة بعمليات الدعم.

8- مع علم اللجنة بأن مشكل التدفق المكثف المهاجرين على دول الخط-أمامي لبلدان المتوسط لا يتوافق والقدرات المحلية للجهات المستقبلية لهم حتى يتسنى لها مد المساعدة والخدمات، فإنها تنادي المجتمع الدولي لضمان ترسيخ مخطط القرار الأممي الجهوي للاجئين ودعم الجهود للسلطات الدولية من أجل تقوية مساندة الأشخاص، المناطق المستقبلية لهؤلاء اللاجئين ومؤسسات الدول للتعاطي مع تبعات الأزمة السورية في دول الجوار.

9- تؤكد اللجنة على أن التعليم هو حاجة ماسة وأولية لأطفال اللاجئين في إطار إعادة إعمار سوريا. تنادي الآن كل المجتمع الدولي لتقديم الدعم التقني وبمساهمة مالية للأمم المتحدة من خلال "نو لوست جينيريشون" (لا أجيال ضائعة) استراتيجية بتعاون مع السلطات الدولية والمنظمات الدولية والغير حكومية البارزة.

10- تشير اللجنة إلى الدور الذي يلعبه المهاجرون الشرعيون في النمو الاقتصادي والديموغرافي، في الازدهار والثروة الاجتماعية والثقافية لبلدان الاستقبال مع مساهمة إيجابية لعائلات المهاجرين في التطور الاقتصادي، خلق الثروة والاستثمار مع خفض نسبة الفقر في دول الأصل.

11- توصي اللجنة بأن الاستثمار يلعب دورا هاما في النمو الاقتصادي للدول وذلك بخلق فرص العمل، الحث على الإنتاجية وتحويل التكنولوجيا الحديثة وتطوير الاقتصاد المحلي؛

12- تهييب اللجنة بأن من مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي تتم في دول الشراكة المتوسطية، هناك جزء هام منها يعود لدول أعضاء بالاتحاد الأوروبي وتؤكد على أنه بالرغم من وصول هذا الاستثمار إلى أرقام مهمة إلا أن تبقى بعيدة عن عكس المقومات المتواجدة في دول المنطقة. وتدعو المؤسسات المالية المحلية والدولية إلى تقديم المزيد من الدعم المالي والوسائل للاستثمرين الخاص والعام في دول الشراكة المتوسطية.

13- تؤكد اللجنة أن النمو التجاري بين الاتحاد الأوروبي ودول المتوسط يساعد التعافي الاقتصادي والانتقالات الديمقراطية. وتعتبر أنه لكي يتم جذب الاستثمارات يجب أن الاعتبار بالاستقرار السياسي والاقتصادي للمنطقة، عبر إطار قوي وشرعي، وبجعل كل مجهود من أجل سياسة مستدامة ومؤسسات مستقرة إلى جانب استراتيجية مستهدفة و علاقات عمل. يجب أيضا تشجيع وتقوية تدريب على المدى البعيد. لهذا تنادي اللجنة بخلق تجارة أورو-متوسطية وتسهيلات آليات للاستثمار على وجه السرعة.

14- إن اللجنة تؤكد على أن التفاهم الشرعي يحدد إطارا تفاهميا لحماية وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة ويجب أن يأخذ بعين الاعتبار أيضا المسائل الحساسة و تطالب الدول المستضيفة باحترام البيئة، حقوق العمال، تحويل التكنولوجيا، إلخ. وتوصي دول الاتحاد الأوروبي لضم هذه الفقرات الحساسة في برم الاتفاق والإمضاء عليه مع شركائها المتوسطيين.

15- تؤكد اللجنة على الدور الهام الذي تلعبه السياحة في التنمية الاقتصادية للكثير من بلدان البحر المتوسط ولل فوائد المتنوعة للسياحة ومن أهمها خلق فرص عمل جديدة في كل المجتمعات بإشراك الشباب والنساء وتقليل الفقر ودعم التنمية الاقتصادية عن طريق زيادة التجارة وتدفق السلع والخدمات والدعم غير المباشر للقطاعات الأخرى مثل الزراعة والمقاولات وقطاع الإنتاج الغذائي وقطاع التجزئة وإكساب الهوية للمجتمع. مع كونها مصدرا للافتخار وزيادة الوعي إزاء نمط مختلف للحياة والثقافات والتقاليد والتاريخ وحماية الثقافات الوشيكة الانقراض ومن أجل استدامة إدارة المصادر الطبيعية بشكل جيد، يتطلب الكشف عن التكنولوجيات الجديدة والتحديث والتطبيق الفعلي لذلك ؛

16- تؤكد على الحاجة للاخذ بعين الاعتبار للمسائل الأمنية وانعكاسات التهديدات الإرهابية للأنشطة السياحية والتطور في المنطقة المتوسطية وأوروبا. وتحت على أنهم المهم، بمساهمة من كل الأطراف، لتقوية القوانين التي تنظم الأمن السياحي بدون إهمال الحاجة لتبادل

المعلومات بين دول المنطقة مع الرفع من جودة المعلومات المقدمة للسياح والعاملين في القطاع.

17- تثنم اللجنة الإرث التاريخي والثقافي الهامين وتوصي بضرورة الحفظ على هذه الثروة الثقافية والأركيولوجية المتواجدة بدول المتوسط. تؤكد اللجنة على ضرورة حماية هذا الإرث الإنساني من خلال الهيئات والمؤسسات الولية مثل الأمم المتحدة، يونيسكو، الاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي. كل ذلك من أجل حفظ الموارد السياحية والثروة الاقتصادية. وتشير إلى أن بعض الآثار قد طالها الإهمال والنهب.

18- ترحب اللجنة بالشراكة الانتقالية بين الاتحاد الأوروبي و المغرب وتونس والتي توصي بتسهيل حركة الأشخاص وتشجيع المسؤولية المشتركة لمحاربة تدفقات الهجرة بالأخص من خلال تسهيل عملية الحصول على التأشيرة. وتوصي دول الاتحاد الأوروبي وجميع دول الاتحاد من أجل المتوسط إلى اتخاذ خطوات مماثلة لتشجيع السياحة بين دول المنطقة.

19- تتبنى القرارات المتخذة من طرف اللجنة الأوروبية في الأيام القليلة الماضية والتي وتتمنى النجاح للمبادرة حول الهجرة التي أطلقها رئيس اللجنة الأوروبية السيد "جونكر" و السيدة الممثلة الأعلى "موكيديني".

تقرير الفعاليات 2014-2015

عقدت لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية والشؤون الإجتماعية والتعليم في دورة العمل لعام 2014-2015، إجتماعين الأول في انقرة يوم 1 ديسمبر / كانون الأول 2014 والثاني في برشلونة يوم 26 يناير / كانون الثاني 2015.

ركزت اللجنة في هذه الدورة على المواضيع التالية :

- الأبعاد الاقتصادية للهجرة.

- حماية وتشجيع الاستثمارات في منطقة البحر المتوسط.

- التعاون لتطوير قطاع السياحة بين بلدان الجمعية البرلمانية للاتحاد من أجل المتوسط.